

تم استشارتهم بصورة متزايدة ولكن لم يشاركوا بعد



الملخص التنفيذي

المسح العالمي للتحالف الدولي للإعاقة بشأن مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج وسياسات التنمية

2020

شكر وتقدير

يوّد التحالف الدولي للإعاقة أن يتوجّه بخالص الشكر إلى جميع ممثلي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة¹ وأعضاء التحالف الدولي للإعاقة وأعضائهم وغيرهم ممن أبدوا اهتمامهم وخصصوا جزءاً من وقتهم للإجابة عن هذا المسح. ويقدم هذا التقرير صورة جماعية، استناداً على الرؤى ووجهات النظر التي قدموها. كما نعرب عن عرفاننا وتقديرنا للجهود الحثيثة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الرامية إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تمثيل وجهات نظرهم الفريدة وضمان توجيههم لعمليات إتخاذ القرار التشاركية والشاملة. فلا شيء عنّا بدوننا!

تم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال المسح العالمي الأول للتحالف الدولي للإعاقة بالشراكة مع معهد مساعدات الحياة والتعلم، جامعة ماينوث، أيرلندا. ويتقدم التحالف الدولي للإعاقة بالشكر على وجه الخصوص إلى الدكتورة جوان ماكفيغ والبروفيسور مالكويم ماكلاشان والدكتورة ديليا فيري والدكتور هاشم منان وإيفا سوكولوفسكا على المساعدة الفنية التي قدموها في إعداد هذا التقرير. كما يوّد التحالف الدولي للإعاقة أن يتقدم بالشكر إلى ألكسندر كوت بمركز السياسات الشاملة وإيليس هاردي بمنظمة الاحتواء الشامل الدولية على إسهاماتهما القيمة.

كذلك، يوّد التحالف الدولي للإعاقة أن يعرب عن امتنانه لوزارة الشؤون الخارجية الفنلندية ووزارة التنمية الدولية البريطانية وبرنامج المستقبل الشامل لما قدموه من دعمٍ مالي لهذا العمل. ويُعد محتوى هذا التقرير مسؤولية التحالف الدولي للإعاقة وشركائه المساهمين ولا يعكس بالضرورة آراء الجهات المانحة.

نرحب بالاقتباس أو النسخ أو الاستشهاد بهذا التقرير، مع إسناده إلى التحالف الدولي للإعاقة وإدراج حقوق الطبع والنشر. لمزيد من المعلومات، يُرجى إرسال بريد إلكتروني إلى info@ida-secretariat.org.

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للتحالف الدولي للإعاقة 2020.

1 لقد استخدم الاستبيان مصطلح منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ويستخدم المستجيبون أيضاً هذا المصطلح. ويستخدم مصطلح منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، المفضل للتحالف الدولي للإعاقة والمستخدم من جانب لجنة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عبر التقرير باستثناء المواضع التي يتم فيها الاستشهاد بالمستجيبين مباشرةً أو بأقسام من الاستبيان الأصلي.

خلفية: زخمٌ عالمي نحو "إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة"

تمثل مشاركة المواطنين مبدأً أساسياً للمجتمعات الديمقراطية. فهي تدعم الحوكمة الرشيدة والمساءلة الاجتماعية^٢، من خلال السماح للأفراد بالتأثير على القرارات التي تؤثر على حياتهم وتوجيهها. ومع ذلك، ونظراً للحواجز السلوكية والقانونية والمادية والاقتصادية والاجتماعية والتواصلية التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، غالباً ما يتم استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من عمليات اتخاذ القرار ويتم اتخاذ القرارات بالنيابة عنهم. ويؤدي استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من عمليات اتخاذ القرار إلى استدامة وتفاقم استبعادهم من جميع مجالات المجتمع. فتجاهل وجهات نظرهم بشكل منهجي يؤدي إلى سياسات وبرامج عامة لا تلبى احتياجاتهم ولا تتسم بالفعالية وتواصل حرمانهم من حقوقهم.

طالبت حركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالمشاركة الفاعلة في مناقشة وصياغة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولعبت دوراً فعالاً للغاية في هذا الصدد. ونتيجة للتأثير والدور الحاسم الذي لعبه الأشخاص ذوو الإعاقة في وضع نص هذه المعاهدة، ترسّخ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جوهرها المشاركة الفعالة وذات المعنى للأشخاص ذوي الإعاقة. وتحديداً، تنص المادة ٣،٤ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قانوناً على التزام الدول بالتشاور للصيق وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة، من خلال المنظمات التي تمثلهم. وينطبق هذا الالتزام على جميع المستويات (المحلية والوطنية والإقليمية والدولية) في جميع المجالات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعبر جميع آليات اتخاذ القرار. وينطبق هذا أيضاً على التعاون الدولي، والذي يجب أن يكون شاملاً ومتاحاً للأشخاص ذوي الإعاقة (على النحو الوارد في المادة ٢٣ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة). كما تؤكد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أهمية منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة كمنظمات تمثيلية وهيئات وسيطة بين صانعي السياسات والأشخاص ذوي الإعاقة، حيث إنها تقدّم منظوراً فريداً للتحدث نيابة عن الأشخاص ذوي الإعاقة.

منذ اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تم إجراء تغييرات رئيسية فيما يتعلق بكيفية النظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وأخذهم بعين الاعتبار في المجتمعات وكذلك فيما يتعلق باستحداث التزامات جديدة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، كما هو الحال مثلاً في أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أو من خلال اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. وعلى الرغم من أن هذا الزخم العالمي يُعد إيجابياً للغاية، إلا أن هناك مخاطر كبيرة تتمثل في أن تؤدي التعهدات حسنة النية إلى تمويل إجراءات وبرامج تتعارض أو تدعم جزئياً فقط اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة و/أو تمويل استثمارات داعمة لاستراتيجيات من شأنها أن تعمل على استدامة القوالب النمطية السالبة والتمييز على أساس الإعاقة. ومن ثم فإن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال المنظمات التي تمثلهم، تُعد ضرورية لتوجيه الإصلاحات والتحوّلات المطلوبة بموجب التزامات الإدماج.

وكما أشارت لجنة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لا تزال هناك فجوات كبيرة في تحقيق روح المادة ٣،٤ وغياب المشاركة ذات المعنى للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج^٣. وبعبارة أخرى، فإن زيادة التعهدات بشمول «الأشخاص ذوي الإعاقة» ليس بالضرورة أن تؤدي إلى شمول وإدماج المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة في القرارات التي تهتمهم.

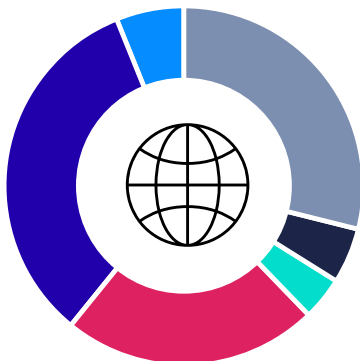
المسح العالمي للتحالف الدولي للإعاقة: أداة مساءلة لرصد مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة

في ظل هذه الخلفية، شعر التحالف الدولي للإعاقة (بالحاجة الماسة إلى جمع أدلة أوسع نطاقاً وتحليل واقع مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات اتخاذ القرار. ولذلك، تم إعداد المسح العالمي للتحالف كجزء من استراتيجية تهدف إلى إخضاع صانعي القرار للمساءلة عن التزاماتهم بموجب المادتين ٣٤ و ٣٣ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد صُمم لتقييم مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج والسياسات، من خلال تقييم رؤيتهم بشأن جودة مشاركتهم وعمقها ونطاقها وأهميتها. ويهدف هذا المسح إلى أن يصبح أداة منتظمة لقياس التقدم، والتعلم من التجارب الناجحة، ومعرفة الجوانب التي يمكن تحسينها، ووضع استراتيجية للمناصرة، ودعم الجهود المستمرة. يتمثل هدف التحالف الدولي في أن يكون المسح العالمي نشاطاً عالمياً منتظماً للمساءلة تقوده منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتقييم الممارسات التشاركية من قبل الحكومة ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل، على النحو المتصور لدى منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

تُعد المشاركة كيميائية معقدة ومزيجاً دقيقاً بين قدرة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على التعبير عن المطالب واستثمار أو المطالبة بالمساحة الملائمة للمشاركة من جانب واستعداد صانعي القرار وقدرتهم على التشاور و النظر لأراء هذه المنظمات بشكلٍ فعّال من جانب آخر. ولفهم مدى فعالية مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وكيفية جعلها أكثر معنى، يهدف المسح العالمي للتحالف الدولي للإعاقة إلى توفير المنظور والتجربة الفريدة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة نفسها. فهو يهدف إلى تحليل أبعاد المشاركة المختلفة، بما في ذلك:

- من: ما هي مجموعات الأشخاص ذوي الإعاقة التي تتم دعوتها للمشاركة؟
- مع من: من هم صانعو القرار الذين يقومون بإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة؟
- أين: على أي المستويات؟
- بشأن ماذا: ما هي المشكلات التي تتم استشارة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بشأنها؟
- كيف: هل يتم ضمان الشروط المسبقة للمشاركة؟
- متى: في أي مرحلة من مراحل دورة السياسة أو البرنامج تتم استشارة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة؟
- كم مرة: هل المشاركة منتظمة أم عرضية؟
- ما مدى رسميتها: هل آليات المشاركة رسمية أو غير رسمية؟
- ما حجم المشاركة: ما هو مستوى المشاركة في اتخاذ القرار (من المعلومات إلى المشاركة الكاملة في اتخاذ القرار)؟
- ما مدى فعاليتها: هل تُؤخذ وجهات نظر منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتبار على نحوٍ فعّال؟

تم اختبار المسح من خلال الاستعانة بمجموعة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين علّقوا أيضاً على إمكانية الوصول إليه. وتم إعداد الاستبيان باللغة الإنجليزية المبسطة ونشره عبر الإنترنت باللغات العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية ولغة الإشارة الدولية. وتم تلقي الإجابات من **375** مستجيباً من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة عبر **561** دولة في جميع المناطق، وتعمل الغالبية العظمى منهم (5,45%) على المستوى الوطني.



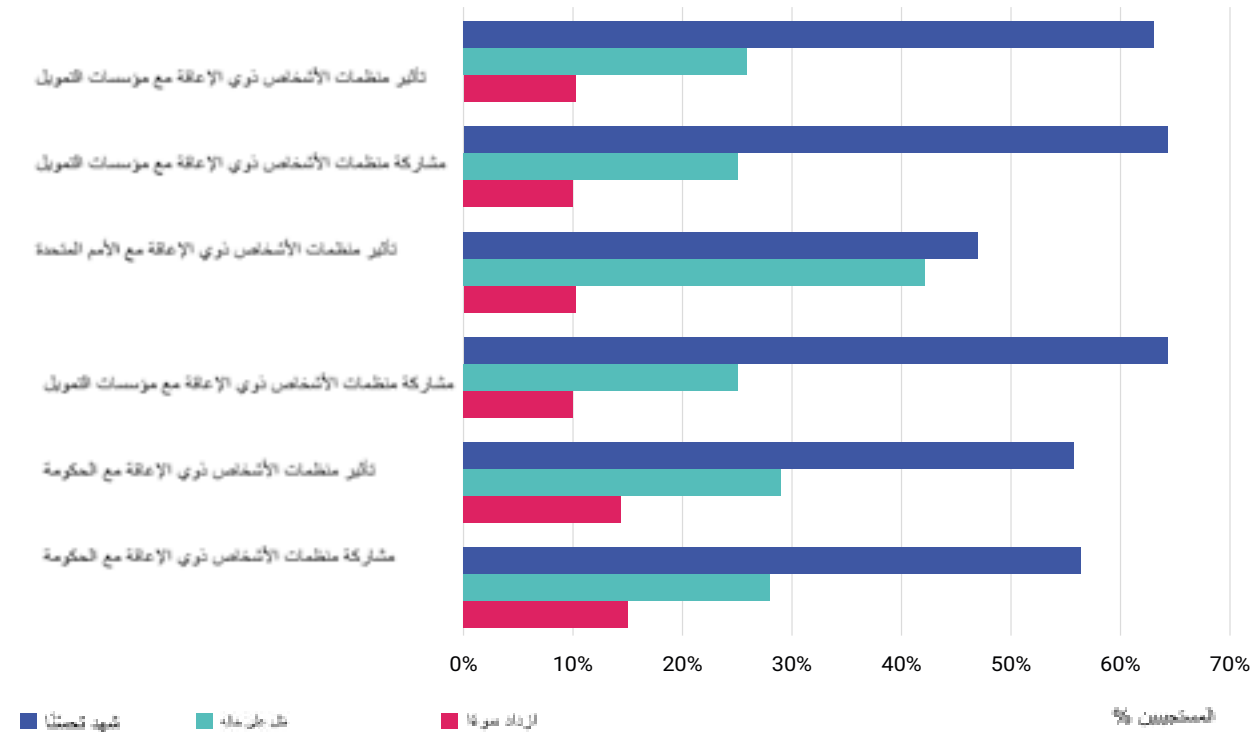
الشكل أ - المناطق التي يعمل فيها المستجيبون من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة

النتائج الرئيسية: تم استشارتهم بصورة متزايدة، ولكن لم يشاركوا بعد

تقدم نتائج المسح لأول مرة على هذا النطاق انطباعاً عن تجربة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظوراً فريداً من جانب حركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن تصوّرهم للالتزام الوارد في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن التشاور اللصيق مع الأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكهم بفعالية في عمليات اتخاذ القرار، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي. ويقدم المسح أدلة تدعم بشكل أكبر الاتجاهات التي لوحظت في أماكن أخرى ونوقشت من قبل التحالف الدولي وأعضائه بشكل منتظم، بما في ذلك:

تزايد مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال المنظمات التي تمثلهم، بشكل عام. مع تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني على الصعيد العالمي، لا تزال قضايا الإعاقة تتصدر الأجندة؛ ربما يكون هذا بسبب الزخم العالمي الذي نشأ على مدى السنوات القليلة الماضية و/أو بسبب نقطة الانطلاق الأقل نسبياً و/أو لكون الإعاقة قضية أقل حساسية أو إثارةً في للانقسام السياسي مقارنة بالقضايا الاجتماعية وقضايا حقوق الإنسان الأخرى.

الشكل ب - تطور مشاركة وتأثير منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة مع الحكومات والأمم المتحدة ومؤسسات التمويل، مقارنة بالعام الماضي



تُعد مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة غير متساوية عبر المكونات المتنوعة لحركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقات النفسية-الاجتماعية والأشخاص ذوو الإعاقات الذهنية والأشخاص ذوو الإعاقة السمعية-البصرية والأشخاص ذوو الإعاقة السمعية والنساء ذوات الإعاقة والأشخاص ذوو الإعاقة من الشعوب الأصلية خارج نطاق عمليات التشاور واتخاذ القرار بشكل كبير.

هناك منظمات يتم الاستماع إليها وتمويلها بشكلٍ أو بآخر، ولكن على حد علمي، لا تُعد منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية مؤثرة بنفس درجة المنظمات الأخرى. - أحد المستجيبين للمسح من ليتوانيا

التعديلات محدودة وضيئلة... ففي هولندا، الإعاقة تساوي «كرسي متحرك» وهذا هو ما ينصب التركيز عليه فيما يتعلق بالإعاقة وإمكانية الوصول. - أحد المستجيبين للمسح من هولندا

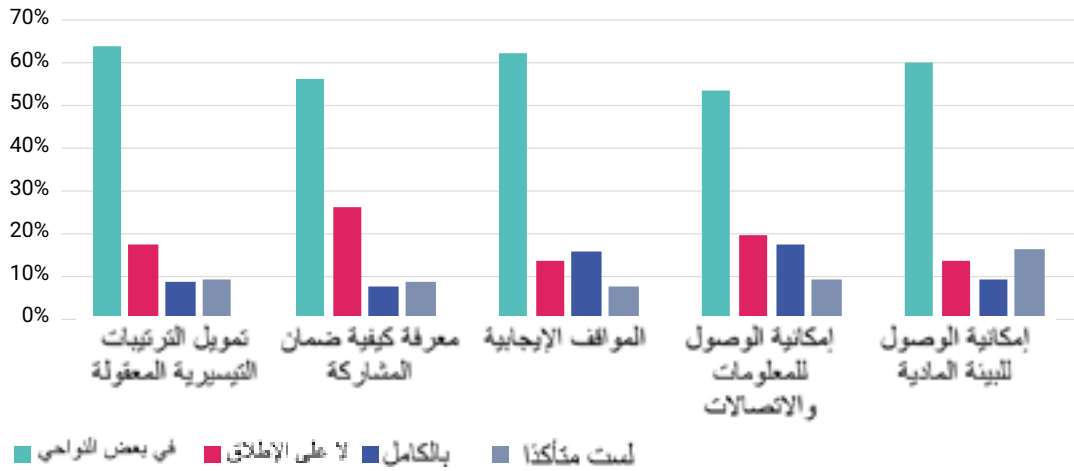
لا تزال مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في اتخاذ القرار غير كافية فيما يخص المعايير المنصوص عليها في المادة 3.4 التي تتعلق بجميع الفئات وجميع القضايا المرتبطة بالأشخاص ذوي الإعاقة. فالمشاورات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي تتم استشارتها تنحصر بشكل أساسي في القضايا الخاصة بالإعاقة، مثل سياسات الإعاقة، ويتم تمويل هذه المنظمات في الغالب من خلال المنظمات الدولية غير الحكومية التي تركز على الإعاقة، مما يشير إلى أن الإعاقة لم يتم اعتبارها حتى الآن قضية شاملة.

ادعُ الأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة حتى إذا كان الموضوع ليس متعلقاً بالإعاقة. فنحن نريد أيضاً التحدث عن كل شيء آخر. والإعاقة قضية شاملة. هذا هو الإدماج. - أحد المستجيبين للمسح من البرازيل (حول الأمم المتحدة)

لا تزال هناك عوائق كبيرة أمام المشاركة في اتخاذ القرار، سواءً مع الحكومات أو الأمم المتحدة أو مؤسسات التمويل. لم يتم الوفاء بالشروط المسبقة للمشاركة؛ مثل إمكانية الوصول إلى البيئة المادية، وإمكانية الوصول إلى المعلومات والاتصالات؛ لا تزال هناك مواقف ومعرفة ضعيفة حول كيفية الانخراط مع الأشخاص ذوي الإعاقة ونقص في التمويل اللازم لتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة.

في معظم الحالات، غالباً ما تُعقد الاجتماعات في أماكن كانت قد خططت لها الجهات الحكومية وغالباً ما يتعذر الوصول إليها في معظم الحالات. وهذا يحدث عندما تطلب منظمة الأشخاص ذوي الإعاقة لدينا، إذا تم إبلاغها قبل انعقاد الاجتماع بوقتٍ كافٍ، تغيير المكان إلى مكان يسهل الوصول إليه، وإلّا فإننا غالباً لا نحضر بسبب عدم إمكانية الوصول - أحد المستجيبين من بابوا غينيا الجديدة

الشكل ج - الشروط المسبقة للمشاركة ذات المعنى للأشخاص ذوي الإعاقة في عمل الحكومة



لا يزال الدعم المالي يمثل التحدي الأكبر الذي تواجهه منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في التواجد كمنظمات تمثيلية، على الرغم من أن 23٪ من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أبلغت عن أن تمويلها قد شهد زيادةً أو زيادةً كبيرة مقارنةً بالعام الماضي. وهذا يقوّض بشدة استقلاليتها واستقلالها الذاتي وقدرتهم على تطوير قدراتها والانخراط مع الآخرين. وباعتبارها منظماتٍ تمثّل الفئات التي تتعرض للتمييز، تعاني منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من عواقب التحيز والتمييز على نحوٍ مماثل، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات التعليم وانخفاض فرص الوصول إلى التمويل وقلة الدعوات للمشاركة مقارنةً بفئات المجتمع المدني الأخرى.

نظرًا لأن فرص التمويل قليلة، لا يمكن دائمًا إشراك العديد من الأشخاص بانتظام في المنظمات وإدارتها وتنظيمها، حيث إنهم يعملون ويدرسون بالتوازي، ومع ذلك فإن لديهم الالتزام والدافع للمساهمة في قضية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. - أحد المستجيبين للمسح من جورجيا

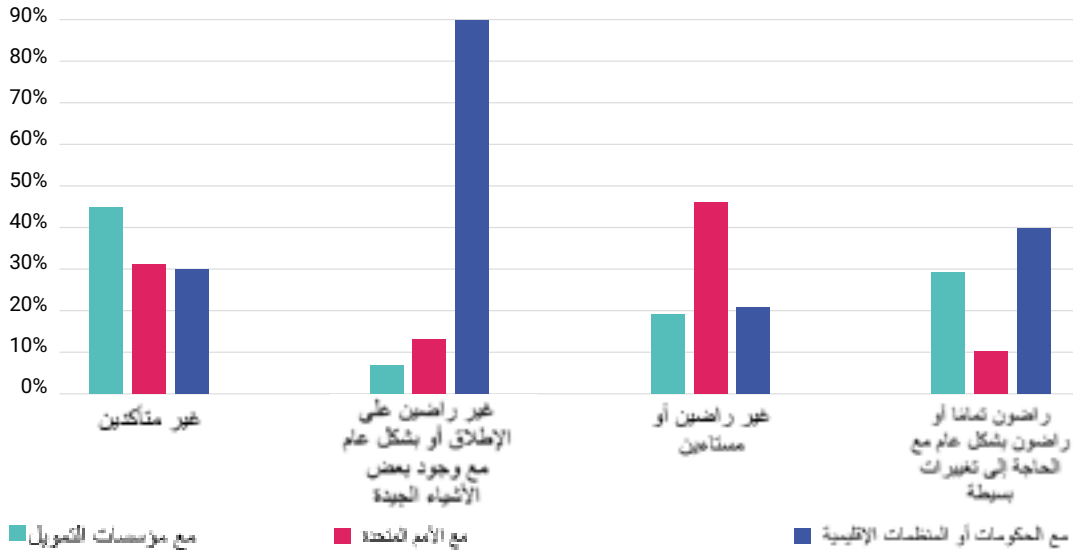
كذلك، تُشير منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى نقص الموارد والقدرات الفنية والتنظيمية اللازمة للمشاركة. بسبب العدد والتعقيد والافتقار إلى التنسيق بين مختلف العمليات والأطراف المعنية الذين يطلبون إسهامات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، تواجه منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة تكلفة كبيرة فيما يتعلق بالفرص البديلة عند اختيار المشاركة مع جهات مختلفة. هذا إلى جانب الموارد المالية المحدودة، ويتم الشعور بالمعاناة الناجمة عن ذلك على نحوٍ أكثر قسوة لدى مجموعات الأشخاص ذوي الإعاقة ذات التمثيل الأقل، وهذا يؤدي إلى تهديد قدرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أقصى حد.

بوجه عام، تتسم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة في البلدان النامية بقدرةٍ ضعيفة للغاية للمشاركة في جانب العرض. ومن المهم جدًا استثمار الموارد في بناء قدرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال سلسلة من التدريبات وبرامج التبادل حتى يتم تجهيزها بشكل أفضل لدفع التغيير المطلوب. ويجب تعزيز منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة على المستوى المؤسسي لكي تكون قادرة على تطوير أنظمة وهياكل تسمح بتشغيل مكاتب أو أمانات مجهزة جيدًا لدفع وتحقيق التغيير المطلوب إداريًا. - أحد المستجيبين للمسح من نيجيريا

من الأهمية بمكان العمل على بناء القدرات وجعل مشاركة المجتمع المدني ذات معنى من خلال طرق المشاركة سهلة الفهم. فكل ما هو فني للغاية لن يكون سهل الوصول لجزء كبير من السكان في الغالب، خاصة في البلدان النامية. لكن الأشخاص أنفسهم هم الوحيدون الذين يفهمون سياقاتهم حقًا وبدون مشاركتهم يُعد من المستحيل تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أو أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع. - أحد المستجيبين للمسح من البرازيل

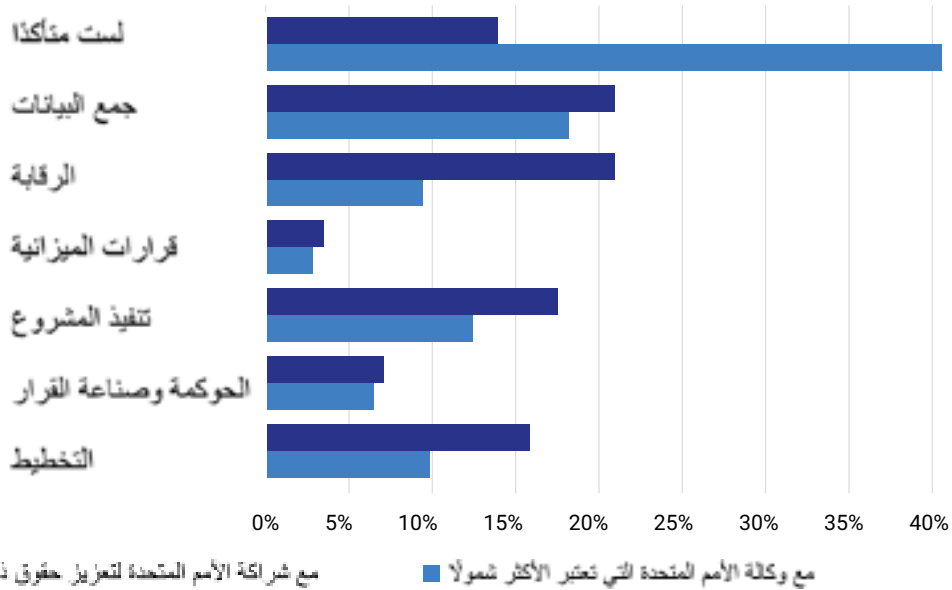
تشارك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة مع الحكومات ولكنها غير راضية عن مستوى مشاركتها مع حكوماتها. تُعتبر مستويات المعلومات وفرص التأثير غير كافية، حيث أشار عددٌ قليل جدًا من المستجيبين إلى الاضطلاع بأدوار مهمة في المشاركة في اتخاذ القرار؛ وتشير غالبية منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أنهم على دراية بشكل غير مباشر بأنشطة المجتمع المدني، إلا أنهم غالبًا لا يتم إبلاغهم بها بشكل مباشر.

الشكل د - رضا المستجيبين من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة عن مشاركتهم مع الحكومة والأمم المتحدة ومؤسسات التمويل (% المستجيبين)



على مستوى الأطراف المعنية بالتعاون الدولي، غالبًا ما تكون منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أقل مشاركةً وأقل دراية بالنسبة للأمم المتحدة عما ينبغي أن تكون عليه. وعندما تشارك، تكون التجارب إيجابية في الغالب، حيث يُنظر إلى شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أنها أكثر شمولاً لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة عبر مراحل دورة البرنامج مقارنةً ببرامج أو كيانات الأمم المتحدة الأخرى. تُشير منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي تشارك مع مؤسسات التمويل إلى تجارب إيجابية، حيث يتم تمكينها من الوصول إلى التمويل والتوجيه الفني، على سبيل المثال لتسهيل تغيير السياسات. تميل زيادة الموارد المالية المقدمة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الارتباط بمشاركة أكبر من جانب منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

الشكل هـ - مراحل دورة البرنامج التي تشارك فيها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة مع كيان الأمم المتحدة الذي يعتبرونه الأكثر شمولاً ومع شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

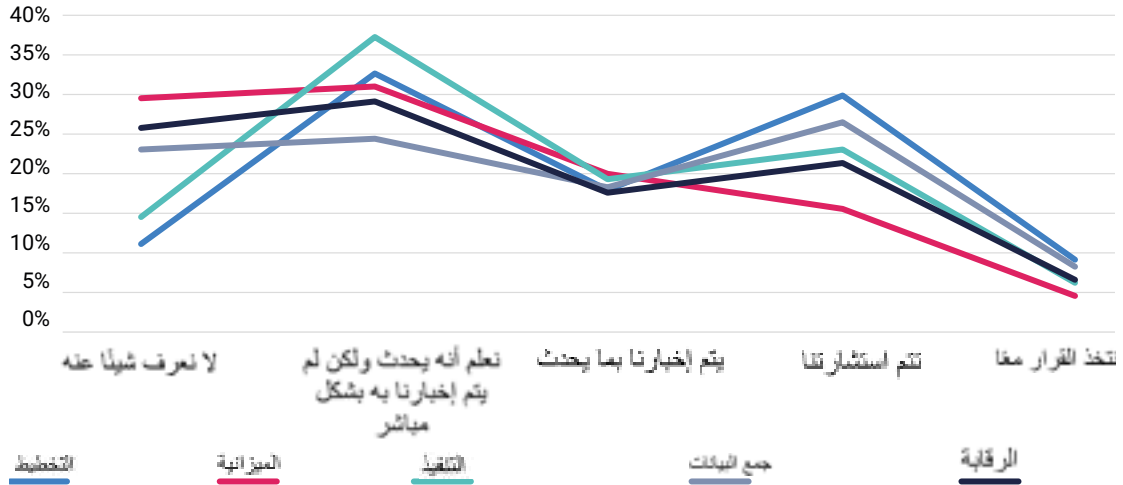


على الرغم من وجود أدلة على زيادة مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن إسهاماتها لم تؤخذ بعين الاعتبار على نحوٍ كافٍ تحظى منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بمساحة للمشاركة الفاعلة ويمكن أن تُسهم مشاركتها في إحداث تغييرات ذات معني، بما في ذلك إدخال تحسينات على السياسات والتشريعات الشاملة، وزيادة إمكانية الوصول، وتحسين الوصول إلى الخدمات، ورفع الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشير منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أنه لا تزال هناك تجارب سلبية فيما يتعلق بمشاركتها، مثل حرمانها من الترتيبات التيسيرية المعقولة أو إمكانية الوصول الجزئي مما يؤدي إلى الاستبعاد أو دعوتها والتعاون معها لإضفاء الشرعية على عملية ما، دون أخذ وجهة نظرها بعين الاعتبار على نحوٍ مناسب.

تستجيب بعض الوزارات بدرجة كبيرة لتضمن قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة بينما تفتقر الوزارات الأخرى إلى القدرة الفنية اللازمة لفهم القضايا المتعلقة بالإعاقة. وفي بعض الأحيان، تتم دعوة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس شكلي مما يُعيق مشاركتها الكاملة والفعالة في كل من عمليات إصلاح السياسات والبرامج، فعلى سبيل المثال، يمكن دعوتك للمشاركة في عملية إصلاح قانون ويتم توزيع الوثيقة في الليلة السابقة فقط: وهذا يعني أنه لا يمكن لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المساهمة بفعالية في تلك العملية المحددة.

- أحد المستجيبين للمسح من كين

الشكل و- مستوى مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في اتخاذ القرار مع الحكومة، حسب مرحلة دورة السياسة/البرنامج



توصيات التحالف الدولي للإعاقة من أجل المشاركة ذات المعنى لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة

المشاركة ذات المعنى هي المشاركة التي تحترم وتقدر وتراعي الدور والمنظور الفريد لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارها منظماتٍ تمثل تنوع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكّنهم من المشاركة المنتظمة والفعالة، من خلال ضمان تكافؤ الفرص للمساهمة في اتخاذ القرار.

تعد المشاركة ذات المعنى جزءاً لا يتجزأ من التحول في كيفية النظر إلى الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعال واعتبارهم: بدلاً من كونهم متلقين ليس لديهم رأي (مستقبلي المعلومات)، يتم الاستماع إلى منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل تدريجي (مُخبرين، من خلال التشاور). وفي حين أن هناك مؤشرات على التوجهات الإيجابية بشكل عام نحو مزيد من المشاركة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

المشاركة ذات المعنى، كما هو متوقع من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، هي المشاركة التي تسعى إلى تحقيق أعلى مستويات المشاركة في اتخاذ القرار بشأن جميع القضايا التي تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، سواءً ما يتعلق بالقضايا المحلية أو من خلال التعاون الدولي أو في حالات المخاطر وحالات الطوارئ الإنسانية.

لا تتعلق المشاركة ذات المعنى بنطاق المشاركة ومداهما وحجمها فحسب، بل تتعلق أيضاً بنوعية المشاركة وشروطها. وهذا يشمل التدابير اللازمة لتحقيق تكافؤ الفرص لمساهمة الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ينبغي توفير إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة وتكليفها لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين غالباً ما يتم تهميشهم، على سبيل المثال تزويد الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية-الاجتماعية والذهنية بالدعم الكافي لاتخاذ القرار.

كما تشمل المشاركة ذات المعنى الجهود الرامية إلى خلق بيئة تبعث على المساهمة الفعالة. في الواقع، «تمتلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة موارد محدودة، وتؤدي المشاركة ذات المعنى في أي عملية إلى تحمل تكاليف كبيرة فيما يتعلق بالفرص البديلة من حيث الوقت والموارد البشرية»⁴. ومع تزايد فرص المشاركة، يجب توفير الدعم لتزويد منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بالموارد (بما في ذلك المهارات والمعلومات والرؤى والبيانات والأدلة) على النحو اللازم لترتيب الأولويات وتحديد الفرص الرئيسية للتأثير ووضع الاستراتيجيات المتعلقة بإسهاماتها من أجل تحقيق المزيد من الأثر.

استناداً إلى نتائج المسح وتوصيات المستجيبين، التي تكملها خبرة التحالف الدولي للإعاقة في المشاركة بصفته شبكة عالمية من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى الدراسات الحديثة، يقدم التقرير توصيات موجهة إلى الحكومات والأمم المتحدة ومؤسسات التمويل لضمان المشاركة الفعالة وذات المعنى للأشخاص ذوي الإعاقة في عملهم:

+ التوصيات الموجهة إلى الحكومات

1. إلغاء جميع القوانين التي تحول دون النظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم مواطنين يتمتعون بحقوق متساوية والتي تحول دون التشاور معهم عن كُتب وإشراكهم على نحوٍ فعّال. وهذا يشمل العمل، تحديداً، على إلغاء القوانين التي تحرم الأشخاص ذوي الإعاقات بجميع أنواعها من الأهلية القانونية - بما في ذلك الإعاقات الذهنية والنفسية-الاجتماعية.
2. وضع إطار للسياسات العامة وبيئة سياسية تُمكن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من العمل كمنظمات مجتمع مدني تمثل تنوع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتدعم استقلالها الذاتي وقدرتها على العمل على المدى الطويل.
3. ضمان تمتُّع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بالوصول إلى آليات التمويل الكافية، بما في ذلك من خلال التمويل العام والتعاون الدولي. وتسهيل وصول هذه المنظمات من خلال ضمان أن تكون عمليات ومتطلبات تقديم الطلبات سهلة الوصول ومتناسبة مع واقع اختلاف حجم وقدره منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.
4. ضمان إمكانية وصول منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الدعم الفني وبناء القدرات والفرص لتطوير مهاراتهم كمحاورين موثوقين في عملية اتخاذ القرار.
5. تبني إطار سياسات يقر بحق مشاركة وإدماج منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة مع تحديد إجراءات واضحة للتشاور معهم على جميع مستويات اتخاذ القرار (من المستوى المحلي إلى الوطني) وفي جميع المراحل (من التخطيط إلى التقييم) وفي جميع القضايا ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة؛ بما في ذلك قضايا التعاون الدولي وحالات المخاطر وحالات الطوارئ الإنسانية.
6. تمكين وتقدير الدور الفريد لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة: توفير المعلومات مقدماً، وفي صياغات يسهل الوصول إليها، وتوفير جداول زمنية واقعية بحيث تتاح لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة فرص متكافئة للاستعداد والتشاور والمشاركة. الأخذ في الاعتبار الإسهامات المقدمة من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارها أنهم أفضل من يقترح أو يؤكد ملاءمة السياسات والبرامج المقترحة للأشخاص ذوي الإعاقة.
7. ضمان إمكانية الوصول لجميع المشاورات وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة لممثلي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين في المشاورات، بما في ذلك الأماكن سهلة الوصول أو تقنيات المؤتمرات عن بُعد، والمعلومات والاتصالات سهلة الوصول، بما في ذلك النصوص التوضيحية ولغات الإشارة الوطنية والصيغ المفهومة، والإجراءات سهلة الوصول والمفتوحة والشفافة.
8. ضمان ودعم المشاركة ذات المعنى لتنوع الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقات والأطفال ذوي الإعاقة (بما في ذلك من خلال المساعدة المناسبة للسنّ) والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة السمعية-البصرية والأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والأشخاص ذوي الإعاقات النفسية-الاجتماعية وغيرهم من المجموعات الممتلئة تمثيلاً أقل ضمن سياقاتها.
9. توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريب موظفي الحكومة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بطرق تحترم وتراعي طرق المشاركة المفضلة لديهم وآرائهم وخبراتهم الفريدة كأشخاص ذوي تجربة إعاقه مُعاشة بالفعل. حشد منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة كمدربين.
10. وضع وتنفيذ آليات للرقابة على امتثال الدول لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك المادتين 3.4 و3.33، وتسهيل اضطلاع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بدورٍ رائدٍ في عمليات الرقابة هذه.

+ التوصيات الموجهة إلى الأمم المتحدة

1. التحالف مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل مشاركتهم الاستراتيجية مع الحكومات: سد الفجوات في المعلومات، وتيسير وصول منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى البيانات والأدلة (مثل التحليل الظرفي الشامل، واستخدام البيانات الإحصائية والإدارية، ومعلومات الميزانية)، وتوفير معلومات شاملة حول الإصلاح المرتقب للسياسات والمشاريع الرئيسية والفرص المتاحة للمشاركة، وتعزيز الحوار والوصول إلى عمليات اتخاذ القرار.
2. دعم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع الاستراتيجيات لمساهماتها، وتقديم نماذج يُحتذى بها من خلال تقديم الدعم الفعال لتمكين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة: الانخراط مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بطرق تدعم بناء حركة الإعاقة. دعم تطوير منصات مناصرة مشتركة بما في ذلك المجموعات الممثلة تمثيلاً أقل والنساء والفتيات ذوات الإعاقة. التنسيق عبر الأطراف المعنية لتبسيط المشاورات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة عند الاقتضاء، مع احترام أولوياتهم والحد من المطالب المتناقضة أو المفرطة.
3. إبلاغ منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بعمل الأمم المتحدة: التواصل بشكل مسبق مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتخصيص الوقت والموارد اللازمة لتلبية وفهم عمل وأولويات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك على المستوى المحلي. إنشاء حوار وتبادل المعلومات المنتظمة عن الأمم المتحدة ومجالات عملها في أشكال يمكن الوصول إليها. وأينما اقتضت الضرورة، لا بد من تطوير شراكات مباشرة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأدوار الواضحة في المشاريع والبرامج وتوفير الخبرات في رفع الوعي والتدريب. التركيز على التعاون طويل الأجل، حيث إنه يؤدي إلى نتائج أفضل من المشاريع قصيرة الأجل⁵.
4. تقديم الدعم الفعال لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، من خلال اعتماد كل كيان من كيانات الأمم المتحدة لسياسة تدعم مشاركة وانخراط منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ووضع إجراءات واضحة للمشاورات على جميع مستويات عملية اتخاذ القرار (من المستوى المحلي إلى الوطني) وفي جميع المراحل (من التخطيط إلى التقييم) وفي جميع القضايا ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك حالات المخاطر وحالات الطوارئ الإنسانية.
5. ضمان إمكانية الوصول لجميع المشاورات التي تنظمها الأمم المتحدة وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة لممثلي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين في المشاورات، بما في ذلك الأماكن سهلة الوصول أو تقنيات المؤتمرات عن بُعد، والمعلومات والاتصالات سهلة الوصول، بما في ذلك النصوص التوضيحية ولغات الإشارة الوطنية والصيغ المفهومة، والإجراءات سهلة الوصول والمفتوحة والشفافة.
6. ضمان وصول منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى فرص التمويل، بما في ذلك عن طريق التمويل المباشر من جانب وكالات وبرامج الأمم المتحدة. وتسهيل وصول هذه المنظمات من خلال ضمان أن تكون عمليات ومتطلبات تقديم الطلبات سهلة الوصول ومناسبة مع واقع اختلاف حجم وقدرة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. توفير اعتمادات في الميزانية لإشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاورات وكذلك مشاركتهم ذات المعنى في المشاريع، بما في ذلك إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة. عند الاقتضاء، اشتراط تمويل الأمم المتحدة للمشاريع التي تستلزم مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المدعومة بموارد واضحة في المشاريع.
7. توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريب موظفي الأمم المتحدة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بطرق تحترم وتراعي طرق المشاركة المفضلة لديهم وآرائهم وخبراتهم الفريدة كأشخاص ذوي تجربة إعاقه مُعاشة بالفعل. حشد منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة كمدربين.
8. ضمان ودعم المشاركة ذات المعنى للأشخاص ذوي الإعاقة على اختلاف فئاتهم من خلال منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقات والأطفال ذوي الإعاقة (بما في ذلك من خلال المساعدة المناسبة للسن) والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية والأشخاص المصابين ذوي الإعاقة السمعية-البصرية والأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والأشخاص ذوي الإعاقات النفسية-الاجتماعية وغيرهم من المجموعات الممثلة تمثيلاً أقل اعتماداً على سياقاتهم.
9. رصد التقدم المحرز وتفسيره في إطار المؤشر 5 من استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة⁶، ومشاركة التعلم والممارسات الجيدة لتعزيز تطبيقها عبر نظام الأمم المتحدة بأكمله.

5 منتدى الإعاقة الأوروبي (2019). مذكرة توجيهية حول دور المنظمات الأوروبية للأشخاص ذوي الإعاقة في التعاون الدولي

6 المؤشر 5: التشاور المنهجي الوثيق مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمشاركة الفعالة من جانبها في جميع القضايا الخاصة بالإعاقة والقضايا الأوسع نطاقاً، استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، 2019.

+ التوصيات الموجهة إلى مؤسسات التمويل

1. تعزيز التمويل لدعم التطوير التنظيمي والفني لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، باعتباره عنصراً أساسياً لضمان حصولها على الموارد التي تمكنها من أداء دورها على نحو يتسم بالاستقلالية والاستقلال الذاتي والقدرة. وتسهيل وصول هذه المنظمات من خلال ضمان أن تكون عمليات ومتطلبات تقديم الطلبات سهلة الوصول ومتناسبة مع واقع اختلاف حجم وقدرة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. عندما تشكل إدارة المنح الصغيرة عبئاً إدارياً، يجب البحث عن الشراكات والرعاية المالية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الأكبر حجماً لتقوم بإعادة توزيعها على أعضائها.
2. التأكد من أن التمويل لا ينطوي على تمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة ويساهم بفعالية في تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بهم. إلزام المشاريع بتضمين مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المدعومة بموارد واضحة باعتبار ذلك شرطاً لحصولها على التمويل. ضمان توفير اعتمادات في الميزانية لإشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاورات وكذلك مشاركتهم ذات المعنى في المشاريع، بما في ذلك الميزانيات المتاحة لإمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة.
3. المشاركة المنتظمة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة كحلفاء لدعم استثمارات التعاون الدولي الشاملة وذات الصلة والمستدامة: التواصل بشكل مسبق مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتخصيص الوقت والموارد اللازمة لتلبية وفهم عمل وأولويات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك على المستوى المحلي. تقديم معلومات حول أولويات واستراتيجيات الجهات المانحة المتعلقة بالمساعدة الفنية للحكومات، والإصلاح المرتقب للسياسات، والمشاريع الرئيسية والفرص المتاحة للمشاركة. إقامة حوارٍ منتظم والمحافظة عليه، على سبيل المثال من خلال المشاورات السنوية، لضمان إدماج أولويات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في استراتيجيات الجهات المانحة.
4. وضع سياسة وإجراءات واضحة للمشاورات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن جميع القضايا ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك حالات المخاطر وحالات الطوارئ الإنسانية. بالنسبة للجهات المانحة الثنائية، فيتم التشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في كلٍ من الدولة المانحة والدولة المستفيدة. التنسيق عبر الأطراف المعنية لتبسيط المشاورات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة عند الضرورة، مع احترام أولوياتهم والحد من المطالب المتناقضة أو المفرطة.
5. ضمان إمكانية الوصول لجميع المشاورات وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة لممثلي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين في المشاورات، بما في ذلك الأماكن سهلة الوصول أو تقنيات المؤتمرات عن بُعد، والمعلومات والاتصالات سهلة الوصول، بما في ذلك النصوص التوضيحية ولغات الإشارة الوطنية والصيغ المفهومة، والإجراءات سهلة الوصول والمفتوحة والشفافة.
6. وضع أو دعم مناهج تشاركية لتقديم المنح⁷. ينبغي إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في اتخاذ القرار بشأن التمويل، بما في ذلك الاستراتيجيات والمعايير الخاصة بالتمويل، لضمان ملائمة التمويل للأشخاص ذوي الإعاقة. السعي للحصول على تقييم وإفادات من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والخضوع للمساءلة لديها، باعتبار ذلك إحدى الطرق لتحسين الأثر.
7. توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريب موظفي مؤسسات التمويل على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بطرق تحترم وتراعي طرق المشاركة المفضلة لديهم وآرائهم وخبراتهم الفريدة كأشخاص ذوي تجربة إعاقة مُعاشة بالفعل. حشد منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة كمدربين.
8. ضمان ودعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة على اختلاف فئاتهم من خلال منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقات والأطفال ذوي الإعاقة (بما في ذلك من خلال المساعدة المناسبة للسن) والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية والأشخاص المصابين ذوي الإعاقة السمعية-البصرية والأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والأشخاص ذوي الإعاقات النفسية-الاجتماعية وغيرهم من المجموعات الممثلة تمثيلاً أقل اعتماداً على سياقاتهم.
9. الرقابة على حصة التمويل التي يتم تخصيصها بشكل فعال لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، باستخدام مؤشر لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لإدماج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.
10. الانخراط مع شبكة العمل العالمي من أجل الإعاقة للتعليم وتبادل الممارسات الجيدة حول الطرق الفعالة لإشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في عمل الجهات المانحة.

7 جيبسون، إس وآخرين (2018). صناعة القرار معاً، ونقل السلطة والموارد من خلال العملية التشاركية لتقديم المنح. ftarctnarG، إحدى خدمات مؤسسة فاوندیشن سنتر.